

الإسلاميون واليسار والحاجة إلى الحوار

عمر احريشان*

تتميز الساحة السياسية في المغرب بتنوع كبير، وبوجود تيارات إيديولوجية وسياسية كثيرة، وفي مقدمتها التيار اليساري والتيار الإسلامي. وتخفي هذه الأسماء تناقضات عدة داخل كل تيار، لأن ظاهر التسمية لا يفيد اصطفافا واحدا داخل كل تيار، كما لا يعني موقفا موحدا وتعاطيا واحدا مع كل القضايا المجتمعية.

الإسلاميون في المغرب حركات متعددة، منها "الشبيبة الإسلامية" وهي أقدم الحركات تأسست في أواخر الستينيات من قبل عبد الكريم مطيع وقد كان منتما، إن لم نقل من قيادات، حزب يساري هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي انشق عنه بعد ذلك الاتحاد الاشتراكي. ومنها "جماعة العدل والإحسان"، وهي أكبر التنظيمات الإسلامية عدديا، تأسست في بداية الثمانينيات ومعروفة بإعطائها الحيز الأكبر من اهتمامها للقضية الاجتماعية. ومنها "حركة التوحيد والإصلاح" التي تأسست في 1996 بعد الوحدة الاندماجية بين كل من حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي. وحركة التوحيد والإصلاح هي الشريك السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي يوجد في البرلمان منذ 1997 ويشغل موقع المعارضة. ومنها حركة البديل الحضاري التي تأسست في 1995، ومن قياداتها تشكل حزب البديل الحضاري الذي عقد مؤتمره التأسيسي في 2004 بمقر حزب اليسار الاشتراكي الموحد بعدما منعه السلطات من استعمال قاعة عمومية. وحتى بعدما عقد مؤتمره، رفضت السلطات السماح له بممارسة عمله بشكل طبيعي وتشكلت لجنة للدفاع عن حقه في التنظيم، وكان وراءها فعاليات وتنظيمات وأحزاب يسارية. ومنها الحركة من أجل الأمة التي تأسست في 1998، وهي الحركة التي أسست فيما بعد حزب الأمة الذي عقد كذلك مؤتمره التأسيسي بمقر حزب اليسار الاشتراكي الموحد.

ونفس ما قيل عن الإسلاميين يمكن قوله عن اليسار، فهو ليس كتلة واحدة منسجمة، ويمكن التمييز وسطه بين يسار حكومي ويسار غير حكومي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التسميات وليدة مرحلة ما بعد "التناوب التوافقي"، وهي المرحلة التي شهد فيها المغرب تعيين عبد الرحمن اليوسفي وزيرا أول، حيث دخلت أحزاب يسارية إلى الحكومة لأول مرة منذ حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1959. وقد استعملت هذه التسميات إعلاميا للتمييز بين نوعين من التيارات اليسارية، اليسار الحكومي ويعنى به الأحزاب اليسارية التي دخلت الحكومة واقتنعت بأن المغرب بعد تشكيل حكومة اليوسفي دخل مرحلة الانتقال الديمقراطي، وهذه الأحزاب هي الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي انشق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، بعدما رفضت هذه الأخيرة التصويت بنعم على دستور 1996 الذي كان تمهيدا لتشكيل حكومة اليوسفي في 1998. وللإشارة فالحزب الاشتراكي الديمقراطي اندمج بعد ذلك في الاتحاد الاشتراكي. أما اليسار غير الحكومي فيعنى به اليسار الجذري الذي رفض اعتبار تشكيل حكومة اليوسفي بداية انتقال نحو الديمقراطية لأنها حكومة نتجت عن انتخابات مزورة، ولأنها حكومة تشكلت أغلبيتها بتحالف مع أحزاب الإدارة المخزنية، ولأنها حكومة تعمل في نطاق دستور ممنوح لا يفصل بين السلطات ويكرسها في يد الملك، ولأنها حكومة لم تؤسس على تعاقد مكتوب وواضح يحدد مستقبل مسار الديمقراطية في المغرب.

ويتشكل هذا اليسار غير الحكومي / الجذري من تنظيمات عدة منها "النهج الديمقراطي" و"حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، و"اليسار الاشتراكي الموحد" الذي تشكل في 2002 بعد اندماج "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" و"الحركة من أجل الديمقراطية" و"حركة الديمقراطيين المستقلين" و"الفعاليات اليسارية المستقلة". كما يضم كذلك المنسحبين من الاتحاد الاشتراكي وهم تيار "الوفاء للديمقراطية" الذي اندمج مع اليسار الاشتراكي الموحد في 2005، وشكل معه حزبا معارضا أطلق عليه "الحزب الاشتراكي الموحد"، وكذا تيار نوبير الأموي، الزعيم النقابي والذي أسس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي في 2006، وانشق عنه بعد ذلك تيار أسس "الحزب الاشتراكي" بزعامة عبد المجيد بوزوبع.

هكذا نخلص إلى أن الحديث عن تيار إسلامي وآخر يساري بالمطلق مسألة فيها تعميم كبير قد تقود إلى خلاصات غير مأمونة العواقب. والأفضل تجاوز المحدد الإيديولوجي وحده والتعاطي مع المواقف السياسية لكل مكون من مكونات التيارين.

يمكن أن نقف عند حالات نجد فيها اتفاقا في الموقف السياسي بين مكون إسلامي وآخر يساري، وفي الآن ذاته اختلافا في الموقف حول القضية ذاتها بين مكونين من نفس التيار. وهذا الأمر قاد أحيانا إلى تزايد دعوات داخل المشهد السياسي والإعلامي لإعادة تصنيف الفاعلين السياسيين على أسس أخرى مغايرة للأساس الإيديولوجي، لأنه لم يعد وحده المحدد للموقف والموقع، وخاصة بعد الائتلافات الحكومية التي كان طرفا فيها أحزاب يسارية مع أحزاب إدارية مثل الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار وهي الأحزاب التي كانت تتعت بأنها صنيعة السلطة للتضييق على الأحزاب الجادة ولتجميع الساحة السياسية.

مغرب يتحرك، وسلطة تتقوى، وأحزاب جامدة

لقد شهد المغرب منذ منتصف التسعينيات مجموعة تحولات ألفت بظلالها على المشهد السياسي برمته. ففي هذه المرحلة اكتشف الحسن الثاني مرضه الذي أصبح مزمنًا، في الوقت نفسه أصدر البنك الدولي تقريره الشهير حول المغرب - في 15 أيلول/سبتمبر 1995 - وكان موضوعا لخطاب تاريخي للحسن الثاني قال فيه قولته الشهيرة "قرأت تقرير البنك الدولي فوجدت فيه أرقاما مفرجة تجعل كل ذي ضمير لا ينام"، واستخلص أن المغرب يعيش مرحلة "السكتة القلبية".

وقبل هذه المرحلة، أي في بداية التسعينيات، عرف المغرب تحولات سياسية جديدة بالتأمل، حين أقدمت المعارضة، المكونة أساسا من أحزاب اليسار، على تقديم ملتمس الرقابة قصد سحب الثقة من الحكومة، وأعقب ذلك تجاوب إيجابي من طرف الملك بقوله "تلقيت الرسالة". قم توالى المذكرات المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والدستوري، وتمخض عن ذلك تعديل الدستور مرتين، الأولى سنة 1992، والثانية سنة 1996، والدعوة إلى التناوب يوم 1993/10/8 حين افتتح الملك الدورة الربيعية لمجلس النواب، وأكد حين استقبل أحزاب المعارضة يوم 1993/10/22. ورغم فشل التجربة الأولى أعيدت الكرة، ونجحت حين عُين عبد الرحمن اليوسفي.

لقد كان الشغل الشاغل للحسن الثاني هو ضمان انتقال سلس للملك لابنه، وتحسين صورة المغرب أمام المجتمع الدولي. ولذلك وجد في الانفتاح على اليسار حلا سحريا يمكنه من ذلك، لأنه يضخ دماء جديدة في العمل الحكومي، مع الاستفادة من مصداقية وشعبية أحزاب اليسار، وكذلك من علاقاته الخارجية وخاصة في أوروبا حيث كانت موجة الحكومات اليسارية آنذاك.

ولا ننسى في الآن نفسه أن هذه الفترة شهدت تزايدا وتناميا للتيار الإسلامي سواء من حيث العدد أو الانتشار أو الاهتمام الإعلامي داخل الجامعة أو في بعض القطاعات النقابية أو حتى في الكثير من مجالات العمل المجتمعي سواء المجال الاجتماعي أو الحقوقي. أدى تشكيل حكومة اليوسفي الى شرح وسط اليسار وإضعاف صفه، كما شكل نقطة تحول في العلاقة بين اليسار والإسلاميين.

مخلفات الماضي وإكراهات الحاضر

لقد مرت علاقة الإسلاميين مع اليسار بمجموعة من التحولات بين الصراع والتعايش والهدوء والقطيعة والتواصل، وسبب ذلك يكمن بالأساس في:

- الخلافات الإيديولوجية: التي كانت تبرز على واجهة الأحداث السياسية، والمغرب في هذا مثله مثل كل دول العالم العربي التي عاشت صراعا دمويا أحيانا بين أتباع التيارين انطلق مرات من الجامعة ومرات أخرى من خارجها. وهذه الصراعات ما زالت تلقي بظلالها على أتباع التيارين وعلى مصير العلاقة بينهما لأنها ولدت جيلا من الصعب أن ينسى هذا الماضي. والمثير أن هذه الوضعية في المغرب تزداد حدتها في بعض المحطات كما حدث أثناء مناقشة الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية.
- العنف، الذي أخرج التنافس من إطاره السياسي السلمي المدني العلني إلى صراع دموي وصل أحيانا إلى القتل
- ميزان القوى العددي، حيث يلاحظ أن من أهم العوامل التي تعوق تحقيق تقارب بين التيارين هو "الأوزان العددية". فميزان القوى اليوم لصالح الإسلاميين وخاصة في شقه الجماهيري، وهذا يجعل التقارب عسيرا. وهو لا يمكن تجاوزه إلا بدرجة عالية من النضج السياسي الذي يغلب مصلحة البلاد على مصلحة التنظيم، وينظر للقوة السياسية برؤية شمولية لا يشكل الجانب العددي إلا واحدا من عواملها، بينما ثمة الإشعاع الإعلامي، والحقوق، وشبكة العلاقات، والقدرة على التأثير، والتواصل مع النخب، وعامل التجربة. وهذه إن أخذت بعين الاعتبار فإن عملية التوازن ستكون حاضرة، بل سيحضر معها عامل التكامل، وهو أساس أي عمل تغيير.
- سياقات التأسيس: فاليسار ظل يردد دائما أن الحركات الإسلامية صنيعة للنظام وظفها لإيقاف المد اليساري في السبعينيات، والإسلاميون بالمقابل يتهمون اليسار بأنه عدو الدين وينعتون جزءا منه بأنه "تمخزن" وارتقى في حضن النظام المستبد الذي كان يعارضه معارضة شرسة طيلة عقود.

ولأن حدة هذا الأمر بدأت تخف في السنوات الأخيرة، فيستدعي ذلك البحث عن مجالات العمل المشترك بين التيارين، ويمكن إيجازها في:

- الملف الاجتماعي، حيث المسألة الاجتماعية تشكل أولوية لدى التيارين معا، والسياسات المتبعة من قبل النظام الحاكم تستهدف بالأساس هذا المجال الذي تضرر فيه المواطنون بشكل كبير. لذلك عرفت الساحة المغربية سلسلة من الأشكال التنسيقية في هذا المجال بين التيارين كان الهدف منها مناهضة الارتفاع الصاروخي لأسعار المواد الغذائية وتدهور الخدمات الأساسية ومنح الاستفادة منها إلى الشركات الأجنبية. وقد تطورت هذه النضالات لتتنظم في ما سمي "تنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار" حيث شكلت أشكالها التنظيمية ومحطاتها النضالية، وخاصة على المستوى المحلي، مناسبات للعمل المشترك بين اليسار غير الحكومي وجماعة العدل والإحسان، في حين يلاحظ غياب باقي التنظيمات الإسلامية عن ساحة الفعل في هذا المجال وربما يرجع سبب ذلك إلى إيلاء جماعة العدل والإحسان أولوية قصوى للمسألة الاجتماعية من خلال مشروعها العدلي.
- موقع المعارضة: وقد ازداد التقارب على هذا المستوى بعد انتخابات 2007 التي شكلت مناسبة لتزايد دعوات التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية، وخاصة بعد التصدعات التنظيمية التي عاشها الاتحاد الاشتراكي وبروز تيار داخله يطالب بالعودة إلى المعارضة ويطالب أيضاً بالتحالف مع العدالة والتنمية. وقد تطور هذا التقارب إلى نوع من التحالف الانتخابي بين الحزبين بعد الانتخابات البلدية لسنة 2009 في العديد من البلديات. وقد ساهم في هذا ظهور حزب إداري جديد هو "الأصالة والمعاصرة" المعادي للحزبين معا والمدعوم من طرف أجهزة الإدارة والذي اكتسح البلديات رغم حداثة تأسيسه.
- العمل النقابي: يشكل الوجود داخل بعض النقابات، وخصوصا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل، مناسبة للعمل المشترك بين اليسار وجماعة العدل والإحسان. أما العدالة والتنمية، فقد اختار مناضلها نقابة أخرى بعيدة عن النقابات التي ينشط فيها اليسار، وهي الاتحاد الوطني للشغل، ولكنها هي كذلك دخلت في تنسيق مع النقابات الأخرى إبان جولات الحوار

الاجتماعي مع الحكومة حيث كان موقف الجميع موحدًا وتطور إلى مرحلة الإعلان عن مسيرة مشتركة.

- قضايا الأمة: شكلت قضايا الأمة (فلسطين، العراق) مناسبة للتنسيق والعمل في إطار مشترك هو مجموعة العمل الوطني لمساندة العراق وفلسطين، وتتوج أعمالها غالبًا بمسيرات مليونية مشتركة، إضافة إلى العديد من الوقفات والأشكال النضالية التي شكل الإعداد لها وتنظيمها مناسبة لمزيد من التقارب بين مناضلي التيارين.
- المجال الحقوقي: الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان في المغرب مناسبة أخرى للعمل المشترك. وقد توج ذلك بعقد المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب والتي شاركت فيها تنظيمات "العدل والإحسان" و"البديل الحضاري" و"الحركة من أجل الأمة"، وغابت العدالة والتنمية. وقد فسر عدم دعوتها حينها بالموقف من أمين عام الحزب عبد الكريم الخطيب، الذي كان تقلد مسؤوليات في الحكومة إبان سنوات الرصاص، مما يجعله جزءًا من جهاز الدولة المسؤول عن الانتهاكات خلال تلك الفترة. لكن مع ذلك بقيت مناسبات التنسيق الحقوقي قليلة لأن اليسار اختار واجهات تنظيمية للعمل الحقوقي غير التي اختارها الإسلاميون.
- النضال السياسي: رغم اختلاف الأجندات السياسية لكلا التيارين، يمكن الإشارة إلى نوع من التقارب بين اليسار غير الحكومي وفصيلين من الإسلاميين هما "البديل الحضاري" و"الحركة من أجل الأمة" اللذان تحولوا إلى حزبي البديل الحضاري وحزب الأمة، حيث وجهت جمعية البديل الحضاري في 11 ك/1 يناير 2001 بمعية تنظيمات وفعاليات يسارية "نداء الديمقراطية" وتوج هذا العمل في 2002 بتأسيس "القطب الديمقراطي" إلى جانب فعاليات من اليسار المغربي وفعاليات أمازيغية أغلبها ذات خلفيات يسارية. وغاب عن هذا القطب "العدالة والتنمية" و"العدل والإحسان".
- التقدير السياسي: فالتياران معا يقتسمان نفس التقدير السياسي لخصوصيات المرحلة التي يعيشها المغرب ومتطلباتها ويتعلق الأمر بأولوية الإصلاحات الدستورية والسياسية.

آفاق المستقبل

بعد كل ما سبق، هل نطمح في مستقبل يلتقي فيه الإسلاميون واليسار على قواسم مشتركة يمكن أن تشكل برنامج حد أدنى؟ هل يمكن أن يغلب التياران الإسلامي واليساري مصلحة البلاد وحاجيات العباد فيعملون وفق شعار "نتعاون فيما اتفقنا عليه ونتحاور فيما اختلفنا حوله"؟ عمليا يمكن تحقيق ذلك والبحث عن صيغة تعاون وتعايش وتقارب تفضي إلى نوع من التوافق حول برنامج سياسي نضالي يضع في سلم أولوياته النضال المشترك من أجل تغيير ميزان القوى السياسي لتصبح كفته راجحة لصالح القوى الراجعة في التغيير انطلاقًا من إصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية. إصلاحات تعيد النظر، شكلا ومضمونا، في الدستور الحالي الممنوح والمتعارض مع أبسط مقومات الدساتير الديمقراطية، وتضمن حق الجميع في التنظيم والتعبير، وتؤهل البلاد لخوض انتخابات نزيهة وشفافة تكون المعيار الأساس لتشكيل البرلمان والحكومة. وإصلاحات اقتصادية تضع حداً لاقتصاد الريع المبنى على الامتيازات والاحتكار.

ولا شك أن هذا التوافق سيقود إلى بناء جبهة عريضة لتحقيق الإصلاحات اللازمة. بدون ذلك ستبقى الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح ضعيفة ومشتتة ومتصارعة، والمستفيد الأول والأخير من هذا الوضع هو النظام الحاكم ومحيطه.

- عضو في جماعة العدل والإحسان